الأمم المتحدة

A/C.2/58/SR.19

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
2 March 2004
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة بالمقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيدة زوبثيفيتش (نائب الرئيس) ..... (كرواتيا)

وتلاها: السيد روبنهايمر (نائب الرئيس) ..... (جنوب أفريقيا)

المحتويات

البند ٩١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بالاقتصاد الكلي

(ب) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

(ج) إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية

(د) النظام المالي الدولي والتنمية

(هـ) أزمة الديون الخارجية والتنمية

(و) نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plazaوفي نسخة موحدة من المحضر.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-57398 (A)

في غياب السيد شودري (بنغلاديش) تولت الرئاسة نائب الرئيس السيدة زوبشيفيتش (كرواتيا)

عُقدت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ٩١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (A/58/131-S/2003/703 و A/58/413)

(ب) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (A/58/3 (suppl.)، A/58/74-E2003/58، A/58/76، A/58/201 و A/58/204)

(ج) إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية (A/58/209 و A/C.2/58/3)

(د) النظام المالي الدولي والتنمية (A/58/369 و A/58/204)

(هـ) أزمة الديون الخارجية والتنمية (A/58/290، A/58/204 و A/58/437)

(و) نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر (A/58/388 و A/C.2/58/3)

مقدمة والمناقشة العامة

١ - **السيد أنوار شودري** (وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة): عرض تقرير الأمين بشأن نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر (A/58/388) وأوضح أن برنامج عمل الماتي الصادر عن ذلك المؤتمر يركز على إجراءات محددة ينبغي التعهد باتخاذها من جانب البلدان غير الساحلية النامية وبلدان المرور العابر النامية بدعم من شركائها الإنمائيين.

٢ - وقال إن الخطوة الأولى نحو تنفيذ برنامج العمل سوف تتمثل في قيام الجمعية العامة بتأييد إعلان وبرنامج عمل الماتي مع طرح جميع بنود جدول الأعمال المتصلة بالبلدان النامية غير الساحلية على صعيد واحد في إطار عملية استعراض ذلك البرنامج.

٣ - وأوضح أن مكتبه عاكف على العمل في خطة/خارطة طريق للتنفيذ لبرنامج عمل الماتي، وسوف يتم النظر فيها واعتمادها لدى انعقاد الاجتماع الاستشاري المشترك بين الوكالات الذي سوف يلتئم في كانون الثاني/يناير بالتعاون مع أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة كما سيعمل مكتبه على عقد اجتماع للخبراء لإعداد منهجية لرصد التنفيذ.

٤ - ومضى يقول إن دور البنك الدولي ودور المصارف الإنمائية الإقليمية سيكون جوهريا في تنفيذ برنامج عمل الماتي. وقد طُلب إلى مكتبه تقديم الدعم إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية فيما يتعلق بالاجتماعات دون الإقليمية الوارد ذكرها في الفقرة ٤٨ من برنامج عمل الماتي (A/CONF.202/3، المرفق الأول). ولكن ينبغي للجهود المبذولة على الصعيد دون الإقليمي أن تنطلق من مشاركة فعالة وجيّدة التنسيق من جانب المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة بما في ذلك اللجان الإقليمية للأمم المتحدة ومنظمات التكامل دون الإقليمية ولسوف يبذل مكتبه جهوداً لتعبئة وتنسيق الموارد وإشراك تلك المنظمات في العملية.

٥ - وأشار إلى أولوية أخرى تقتضي اتخاذ إجراءات فورية بشأنها وهي التجارة الدولية مُشدداً على ضرورة أن تضاعف البلدان غير الساحلية النامية وبلدان المرور العابر النامية جهودها ضمن سياق استئناف جولة الدوحة للمفاوضات التجارية في أعقاب النكسة التي وقعت مؤخراً في كانكون، وعلى تلك البلدان أن تفيد من ثمار التعاون التقني وبرامج بناء القدرات التي تقدمها منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة ومنظمة التجارة العالمية.

٦ - وخلص إلى القول بأن عملية تنفيذ الأولوية ١ والأولوية ٢ من برنامج عمل الماتي لابد وأن تبدأ فوراً. وفي هذا الصدد، أعرب عن رغبته في أن يشدد بالذات على أهمية إعادة إنشاء ''الحلقات المفقودة'' في شبكات النقل الإقليمية ودون الإقليمية مؤكداً على الحاجة إلى بذل جهود مطردة من أجل المزيد من تحسين كفاءة مرافق النقل القائمة من خلال تبسيط ومواءمة وتوحيد إجراءات ومستندات عبور الحدود فضلا عن التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات موضحا أن مكتبه سوف يبدأ جهوداً حثيثة لتعزيز الاتفاقات الدولية في مجال النقل وتجارة العبور.

٧ - **السيد هيرمان** (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام عن النظام المالي الدولي والتنمية (A/58/369) موضحا أنه يقصد إلى تكميل وثيقة السياسة الرئيسية التي كان الأمين العام قد أعدها من أجل الحوار الرفيع المستوى لتمويل التنمية (A/58/216). وقال إن الآراء المعرب عنها في التقريرين هي آراء الأمانة العامة كما أن نتائج السياسات والتوصيات ذات الصلة التي طرحتها الأمانة بشأن البند ٩١ (د) من جدول الأعمال يمكن التماسها في التقرير الأخير.

٨ - وفيما سلط الأضواء على ثلاثة شواغل تتعلق بالسياسات الرئيسية وتشعر الأمانة أنها جوهرية بالنسبة لقضية ''البُنية المالية الدولية'' قال إن الشاغل الأول يتعلق بالنظرة الشاملة للاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، حيث أن الأمر ينطوي على اختلالات مالية مزمنة رئيسية على الصعيد العالمي ومنها ما يتعلق بالنقل الصافي للموارد المالية خارج البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقالية، وقد بلغ هذا النقل ما يقارب ٢٠٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٢. وتلك هي الصورة المنعكسة للفوائض التاريخية الموازية في اختلالات التجارة في السلع والخدمات لتلك البلدان وينبغي النظر إلى النقل الصافي المالي من الاقتصادات النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية ضمن سياق عالمي أيضا لأنه يعكس مدى الخلل من منظور عالمي، فضلا عن أن حالات النقل الصافي للأموال من البلدان المتقدمة بخلاف الولايات المتحدة، إضافة إلى النقل من الاقتصادات النامية وتلك المارة بمرحلة انتقالية تمول العجز الخارجي الكبير لاقتصاد الولايات المتحدة. وإذا بقي هذا الحال دون علاج فثمة خطر يلوح ويتمثل في فقدان الثقة في الدولار مما يمكن أن يفضي إلى تقلبات حادة في أسعار صرف العملات الرئيسية بل وصدمات جديدة تصيب التدفقات التجارية والمالية. ومن أجل معالجة مسار هذه الاختلالات فإن العالم يحتاج إلى دعم الطلب المحلي في البلدان الأخرى إلى جانب الولايات المتحدة ولكن ليس من الواضح الطريقة الأمثل لإنجاز هذا الأمر.

٩ - أما الشاغل الثاني فيتعلق بأدوات مكافحة الأزمات المالية. وما برح صندوق النقد الدولي يستعرض مبادراته التي اتخذها في الست سنوات الماضية، ففي عام ٢٠٠٣ على سبيل المثال اتضحت ظروف الوصول إلى مرفق الاحتياطي التكميلي للصندوق بما يوضح على نحو أفضل النطاق المرتقب لنوايا الإقراض في الصندوق خلال الأزمات التي يمكن أن تقع في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك قرر الصندوق إنهاء خط الائتمانات في حالات الطوارئ الذي كان يعتمده

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إذ لم يتقدم أي بلد في طلبه ويحتاج الأمر إلى المزيد من الابتكارات في مجال التمويل الرسمي دون أن يتضح بعد نوعية هذه الابتكارات المطلوبة.

١٠ - وقال إن الشاغل الثالث يتمثل في أسلوب لإدارة الأمور يتسم بالفعالية والتعددية الترية. وثمة انتقاد عام يوجه إلى هياكل إدارة الصندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، ويتمثل في أن عمليات صنع القرار على صعيدها تجنح إلى حد مبالغ فيه نحو البلدان الغنية ومن ثم يتم تدارس وسائل تعزيز صوت البلدان النامية وبلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية ومع ذلك فما زال هذا الطريق محفوفا بالعقبات.

١١ - **السيد جليكمان** (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ''الأونكتاد''): عرض تقارير الأمين العام بشأن أثر التكنولوجيات الإحيائية الجديدة مع اهتمام خاص بالتنمية المستدامة بما في ذلك الأمن الغذائي والصحة والإنتاجية الاقتصادية (A/58/76) وكذلك التقرير المتعلق ببيئة العبور في الدول غير الساحلية في أسيا الوسطى وجيرانها من بلدان النقل العابر النامية (A/58/209) وتقرير عن أزمة الديون الخارجية والتنمية (A/58/290). وقال إن التقرير الأول يقدم تحليلا لأثر التكنولوجيات الإحيائية الجديدة مع إيلاء اهتمام خاص بتلك التي تفيد التنمية المستدامة والأمن الغذائي والصحة والإنتاجية الاقتصادية. ويورد التقرير معلومات عن القطاعات والبلدان التي تساهم فيها التكنولوجيات الإحيائية في الإنتاجية والرفاه البشري. كما يحدد التدابير اللازمة لتدعيم القدرات الوطنية الأصيلة في مجال التكنولوجيا الإحيائية مع طرح مقترحات لتعزيز نقل هذه التكنولوجيات وخاصة إلى البلدان النامية وبلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية. ويؤكد التقرير أهمية قيام الحكومات بصياغة السياسات الملائمة لتشجيع اعتماد واستخدام تطبيقات التكنولوجيا الإحيائية السليمة وتنميتها بصورة مبتكرة، كما يقترح إنشاء إطار عمل متكامل لتنمية التكنولوجيا الإحيائية ضمن منظومة الأمم المتحدة لتيسير وضع السياسات وإشراك القطاع الخاص وتنمية القدرات في مجال التكنولوجيا الإحيائية.

١٢ - ومضى يقول إن الموضوع الفني الذي تعالجه لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ هو تطوير التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل التنافس في عالم رقمي. وقد عالجت اللجنة موضوع نقل التكنولوجيا ونشرها وبناء القدرات مع اهتمام خاص باستيعاب واستخدامات تكنولوجيات المعلومات والاتصال. ومن النتائج المهمة في هذا الصدد تقرير بشأن مؤشرات تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال بما في ذلك تحليل على صعيد عدة بلدان لأكثر من ١٥٠ بلداً فيما يتعلق بوضعها في مجال الاتصال أو الهياكل الأساسية وتدابير السياسات ودرجة وصولها إلى شبكة الإنترنت.

١٣ - أما التقرير المتعلق ببيئة النقل العابر في الدول غير الساحلية بآسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر (A/58/209) فيصف بيئة العبور في آسيا الوسطى بما في ذلك الأوضاع الراهنة للبنية الأساسية للنقل. ولسوف يواصل الاوتكتاد طرح الأعمال التحليلية والمساعدات التقنية إلى البلدان النامية غير الساحلية في جميع المناطق في إطار سعيها نحو التنمية والإفادة من ثمار الدمج ضمن الاقتصاد العالمي.

١٤ - وفيما يتصل بالتقرير المتعلق بأزمة الديون الخارجية (A/58/290) أوضح أنه يطرح نظرة عامة على حالة الديون بما في ذلك الاتجاهات الأخيرة فيما يتعلق بأزمة الديون والحالة المتصلة بمراكمة الاحتياطي والنقل الصافي للموارد وتخفيف حدة الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ثم المشكلة المتبقية التي تتمثل في تحمل عبء الدين

والمفاوضات المتعلقة بتخفيف الديون وإعادة الهيكلة في نادي باريس.

١٥ - وقال إنه سوف يسعده أن يزود اللجنة بأي معلومات تكميلية قد تحتاجها خلال نظرها في البنود المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا وبلدان المرور العابر غير الساحلية أو أزمة الديون.

١٦ - **السيد راوبنهايمر** (جنوب أفريقيا)، نائب الرئيس تولى الرئاسة.

١٧ - **السيد بن ملوك** (المغرب): تكلم باسم مجموعة الـ٧٧ والصين فقال إن النمو في المساعدة الإنمائية الرسمية بالأسعار الحقيقية البالغ ٥ في المائة في عام ٢٠٠٢،وهو لا يمثل سوى ٠,٢٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المانحة، جاء قاصراً بكثير عن الأهداف المتوخاة. ونبه إلى أن الأمر لا يقتصر فقط على ضرورة زيادة التدفقات من رؤوس الأموال إلى البلدان النامية وخاصة إلى أفريقيا، ولكن ينبغي للبلدان المتقدمة أن تفي بالالتزامات التي تعهدت بها في مجموعة متنوعة من التجمعات الدولية بما في ذلك ما تم في مونتيري وجوهانسبرغ لضمان أن تأتي سياساتها متسقة مع ومفضية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأكد على أهمية الدور الفعال الذي لابد وأن يضطلع به صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية في تقليل تكاليف المخاطر المالية وضمان تدفق مالي إيجابي إلى البلدان النامية، مع ضرورة التماس الطرق والوسائل المبتكرة لتحديد المزيد من المصادر الهامة والخاصة اللازمة للتمويل لأغراض التنمية. وفي هذا الشأن فإن مجموعة الـ٧٧ والصين ترغب في أن تؤكد من جديد دعوتها إلى استخدام حقوق السحب الخاصة لأغراض التنمية.

١٨ - ومضى يقول إن مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرار في المؤسسات المالية الدولية أصبحت ضرورة لا تحتمل أي تأخير. وفيما ترحب مجوعة الـ٧٧ والصين بالجهود التي يبذلها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتحديد الطرق والوسائل الكفيلة بإشراك البلدان النامية في عمليات صنع القرار على صعيدهما، فقد حثهما على وضع جدول زمني محدد لتحقيق هذه الغاية مع الإعراب عن الأسف إزاء الافتقار إلى التقدم بشأن التدابير الهيكلية التي سوف يتطلبها الإصلاح الشامل لهيكل رأس المال في كلتا المؤسستين إضافة إلى استعراض لنظام الحصص. وتشجع مجموعة الـ٧٧ والصين كلاً من البنك والصندوق على مواصلة تكريس اهتمام ملائم لهذه المسألة وتناشد البلدان المتقدمة مواصلة الوفاء بالتزاماتها في مونتيري لتصحيح أوجه الخلل في عملية صنع القرار في مؤسسات بريتون وودز.

١٩ - وفيما يتعلق بمسألة تخفيف حدة الديون، ترحب مجوعة الـ٧٧ والصين بالجهود التي تبذلها بلدان الدخل المنخفض المثقلة بالديون في شراكة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وقد أدت إلى وصول ٢٧ بلداً و٨ بلدان إلى حيث القرار وإلى نقاط الاكتمال على التوالي في إطار مبادرة البلدان المنخفضة الدخل والمثقلة بالديون ومع ذلك فالأمر يقتضي قدراً من المرونة في تنفيذ معايير الأهلية لاستحقاق هذه المبادرة بما يتيح للبلدان المعنية أن تصل إلى نقاط الاكتمال مع الحفاظ على استمرارية إدارة الديون. كذلك ينبغي تطبيق نفس المستوى من المرونة لدى التعامل مع ديون جميع البلدان النامية سواءً بسواء ولا غنى عن مراعاة الصلة التي تربط بين سلامة إدارة الديون وبين آثار تدابير التخفيف على التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفضلا عن ذلك فإن تحليل سلامة تحمُّل الديون عند نقاط الاكتمال لابد وأن يراعي البيئة الاقتصادية العالمية السائدة. ثم شَدَّد على أهمية وضع إطار لمعالجة الديون السيادية الدولية للبلدان النامية قائلاً إن الاقتراح الذي يقضي

بإنشاء فريق للخبراء لدراسة الديون والوصول إلى توصيات في هذا الشأن اقتراح جديرٍ بالنظر.

٢٠ - وفي معرض إشارته إلى التعاون في مجال النقل على الصعيد الدولي قال إنه فيما نص إعلان وبرنامج عمل ماتي على إطار للتعاون، إلا أن هذه الأهداف التي توخاها البرنامج لا سبيل لتحقيقها دون مساندة من جانب المجتمع الدولي. ومن ثم فهو يحث البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية على مساعدة البلدان المعنية على ترجمة برنامج ماتي إلى حقيقة واقعة. كما أن للجمعية العامة دوراً مركزيا تضطلع به في هذا المضمار بقيامها برصد تنفيذ البرنامج مع إصدار المبادئ التوجيهية والإرشادات السياسية اللازمة. وفي هذا الشأن تعيد مجموعة الـ٧٧ والصين تأكيد دعوتها إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية النامية والدول النامية الجزرية الصغيرة أن يعمل بوصفه جهة تنسيق من أجل متابعة برنامج عمل ماتي.

٢١ - وتطرق إلى موضوع تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية فقال إن التكنولوجيا الإحيائية ينبغي إعادة توجيهها نحو محاربة الفقر والجوع والمرض والتخلف. كما ينبغي تقاسم ثمار التكنولوجيا الإحيائية. ومن أسف فإن ثمار ثورة التكنولوجيا الإحيائية مقصورة حالياً على البلدان المتقدمة وعلى المؤسسات الغربية بينما لا يزال الأمر ينطوي على مجموعة بأسرها من العقبات الموضوعة في طريق البلدان النامية.

٢٢ - كما أعرب عن أمل مجموعة الـ٧٧ والصين بأن يَخصَّص مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات من أجل تعزيز تكنولوجيات المعلومات والاتصال في العالم النامي. ولهذه الغاية فهو يحث جميع الأطراف صاحبة المصلحة على المشاركة الفعالة في العملية التحضيرية وعلى مواصلة تقديم الموارد المالية إلى الصندوق الاستئماني الخاص الذي أنشأه الاتحاد الدولي للاتصالات. وعلى الأمم المتحدة أن تقوم بدور قيادي في تأمين نقل المعارف الفنية والتكنولوجيات إلى البلدان النامية على أسس مواتية مع تعزيز العلم والتكنولوجيا في تلك البلدان. ومن ثم فإن مجموعة الـ٧٧ والصين تعيد تأكيد مناشدتها بضرورة إتاحة الموارد المالية الكافية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ''الاونكتاد''.

٢٣ - **السيد روبنهايمر** (جنوب أفريقيا): نائب الرئيس، تولى الرئاسة.

٢٤ - **السيد برناردیني** (إيطاليا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة إليه وهي أستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ومالطة ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا والبلدان المنتسبة وهي بلغاريا وتركيا ورومانيا فقال إن الجهد المشترك الذي اتجه نحو معالجة احتياجات ومشاكل البلدان غير الساحلية وأقل البلدان نموا عنصر لا غنى عنه في التزام المجتمع الدولي الأوسع نطاقا ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بإعلان وبرنامج عمل ماتي حيث يشكل أحد أهدافهما الرئيسية ما يتمثل في زيادة نصيب البلدان غير الساحلية الأقل نموا في التجارة العالمية. ولهذا السبب يأسف الاتحاد الأوروبي إزاء فشل مؤتمر كانكون الذي أدى إلى تفويت الفرصة وخاصة بالنسبة لقدرة أقل البلدان نمواً على المضي قدماً نحو هدف الوصول بصادراتها المعفاة من الرسوم والحصص إلى الأسواق على نحو ما هو مطروح في إعلان الدوحة. ولا يزال الاتحاد الأوروبي مقتنعاً بأن تعزيز تحرير التجارة العالمية، إضافة إلى تحسين قواعد التجارة المتعددة الأطراف وأنشطة التعاون الإنمائي، يمكن أن تلعب دوراً محوريا في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن لخطة التنمية في الدوحة أن تؤتي بثمار تجارية بالنسبة للبلدان غير الساحلية من أقل البلدان نمواً في مجال تيسير التجارة بينما تستطيع الالتزامات الجديدة لمنظمة التجارة العالمية أن تيسر

إجراءات الحدود والنقل العابر أو الإجراءات المنفذة في مرافق النقل وهي أمور لا غنى عنها من أجل نقل المنتجات بسرعة إلى السوق. وعليه، فالاتحاد الأوروبي على استعداد لتحقيق تقدم في منظمة التجارة العالمية إذا ما شاركه في ذلك الاستعداد الأعضاء الآخرون تدليلا على الالتزام الحقيقي والمرونة المطلوبة لتحقيق النتائج بما يعكس مصالح جميع الأطراف.

٢٥ - وأوضح أن تنفيذ برنامج عمل الماتي لابد وأن يبدأ بتعزيز مبادرات التعاون الإقليمي القائمة بين بلدان العبور والبلدان غير الساحلية النامية مع تعزيز اتفاقات جديدة بين تلك البلدان. ولسوف يكون أمام مجتمع المانحين دور مهم في هذا الشأن. كما أن الاتحاد الأوروبي قَدَّم بالفعل مساعدات مالية وتقنية للسياسات المستدامة والاستراتيجيات ذات الصلة وكذلك من أجل الهياكل والخدمات الأساسية للنقل مثل الطرق والسكك الحديدية. وهو يمول حاليا عدة مشاريع في أقل البلدان غير الساحلية نموا تتصل بتيسير التجارة وتحديث الجمارك والمساعدة المتصلة بالتبادل التجاري. على أن مواصلة تنفيذ هذه البرامج تحتاج إلى أن تظل جزء من استراتيجية تنمية وطنية متجانسة وأن تتم امتثالا للقواعد المتفق عليها دولياً.

٢٦ - ثم أكد التزام الاتحاد الأوربي بتنفيذ خطة عمل بروكسل لأقل البلدان نمواً، كما أنه يولي اهتماماً خاصاً للاحتياجات الخاصة لتلك البلدان التي ينبغي أن تكون في مقدمة المستفيدين من استراتيجيات الحد من الفقر. وأوضح أن ثمة قضايا ذات أهمية حيوية لتنفيذ خطة عمل بروكسل تشمل المساءلة والإدارة الرشيدة وسيادة القانون وبناء القدرات في أقل البلدان نموا.

٢٧ - وفيما يتعلق بالمساءلة، فإن النهج التشاركي المعتمد في إطار عمليات الحد من الفقر أمر حيوي من أجل تعزيز اتباع استراتيجية لصالح الفقراء. على أنه في بعض الحالات أثبتت المشاورات عُقمها أو محدودية آثرها بسبب ضعف المجتمع المدني في كثير من أقل البلدان نموا ولهذا ينبغي أن يلقى النهج التشاركي دعما لصالح جميع عناصر المجتمع المدني ولاسيما الفقراء والنساء والأقليات. ومع ذلك فلا يمكن لهذا النهج التشاركي أن يسفر عن النتائج المرجوة إذا لم يتم تنفيذه في بيئة مواتية حيث تسود الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وسلامة الحكم الرشيد. وبالإضافة إلى ذلك فإن دور البرلمانات الوطنية في عملية صنع القرار ينبغي تعزيزه. وفي هذا الشأن ينوي الاتحاد الأوروبي بدء مناقشة في الأشهر القادمة حول مفهوم الحكم الرشيد في سياق سياسته الإنمائية.

٢٨ - ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي يسلِّم بأن الطلبات المبالغ فيها من جانب مجتمع المانحين يمكن أن تخلق ظروفا ومعاملات باهظة التكاليف بالنسبة لأقل البلدان نمواً. ولهذه الغاية فإن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن المواءمة الذي عقد في روما في شباط/فبراير ٢٠٠٣ شجع البلدان الشريكة على تطوير نهج قطري الأساس يؤكد على الملكية القطرية والقيادة الحكومية وبناء القدرات وطرائق المعونة المختلفة وإشراك المجتمع المدني والعناصر الفاعلة بخلاف الدولة وعلى ذلك فالاتحاد الأوروبي يؤيد طلب أقل البلدان نمواً بأن يتم تحديد استراتيجيات الحد من الفقر وأولوياتها من خلال عملية تحليلية واحدة تنطلق على أساس وطني، كما يعيد تأكيد التزامه بموجب خطة عمل بروكسل بدعم الجهود المضطلع بها من جانب تلك البلدان في مجال حماية البيئة طبقا لخطة تنفيذ جوهانسبرغ.

٢٩ - ويرى الاتحاد الأوربي أن سلاسة وتدّرج دمج أقل البلدان نمواً ضمن الاقتصاد العالمي هو أولوية مهمة مع إيلاء الاعتبار الواجب لخياراتها وأولوياتها السياسية. وقد جاءت مبادرة ''كل شيء ما عدا الأسلحة'' بمثابة إشارة واضحة

تدل على نوايا الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد لأن دمج أقل البلدان نموا في النظام التجاري المتعدد الأطراف ارتقى إلى حد كبير بفضل القرار المتعلق بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ويشكل تعجيل وتيسير انضمام تلك البلدان إلى منظمة التجارة العالمية عنصرا من عناصر خطة عمل بروكسل وقد كان الاتحاد الأوروبي بالذات من القوى التي تابعته باخلاص.

٣٠ - وفيما يتعلق بالتمويل، أكد من جديد التزام الاتحاد الأوروبي بزيادة مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٠,٣٩ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠٠٦ كخطوة أولى نحو تحقيق هدف الأمم المتحدة المتمثل في ٠,٧ في المائة. وفيما يتعلق بتخفيف حدة الديون أعلن أن الاتحاد الأوروبي يساهم بما يقرب من ١,٨ بليون يورو في الصندوق الاستئماني لمبادرة تخفيف ديون البلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون وذلك من واقع مساهمات إجمالية معلنة بمبلغ ٢,٥ بليون يورو.

٣١ - **السيد لوفالد** (النرويج): قال إن وفده يشارك الأمين العام في رأيه الوارد في الفقرة ٢٥ من تقريره بشأن أزمة الديون الخارجية والتنمية (A/58/290) من حيث أن الزيادات الكبيرة في أوجه الإنفاق أمر مطلوب لتحسين الظروف المعيشية وإحراز التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. بيد أن التقرير بَالَغ في أهمية التخفيف من حدة الديون بالنسبة إلى التدابير الأخرى. وفيما يتعلق ببطء تنفيذ مبادرة تخفيف ديون أقل البلدان نمواً المثقلة بالديون فإن تركيز التقرير جاء مرة أخرى بعيداً عن محور المسألة إلى حد ما؛ فمعظم التأخير يمكن أن يعزى إلى صعوبة إعداد استراتيجيات موثوقة للحد من الفقر تستند إلى الملكية الوطنية. كما أن المبادرة ببساطة تستغرق وقتاً أكثر من المتوقع فالحد من خدمة الديون الجسيمة يتم تنفيذه فور وصول البلد من أقل البلدان نمواً المثقل بالديون إلى نقطة القرار. ومن ثم فإن المبالغة في التركيز على العدد الصغير من ''حالات الخروج'' عن آلية المبادرة المذكورة، بدلا من البلدان الكثيرة العدد التي تتمتع بحالات تخفيضات واسعة النطاق في خدمة ديونها يمكن أن يستدعي تصورات مغلوطة.

٣٢ - وأكد على أن معاملة مبادرة التخفيف من الديون بالنسبة للبلدان المنكوبة بالصراع لابد بأن وأن تفترض مسبقا تشكيل حكومات شرعية. ولكن الأمين العام على حق عندما دعا إلى معاملة مرنة للبلدان الخارجة من الصراعات. ومع ذلك فبما أن جميع العمليات تم تمويلها كاملا حتى الآن من جانب البلدان المانحة، فإن مزايا إنشاء صندوق استئماني خاص أمر تُعَد موضع جدال.

٣٣ - وقال إن وفده يشارك في الشواغل المعرب عنها في التقرير بشأن عنصر تحمل الديون في الأجل الطويل، وأن من حسن الحظ أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يتخذان إجراءات تصحيحية في هذا الشأن فالقول بـ''تجاوز قمة'' تخفيف الديون عندما تصل البلدان إلى نقاط الاكتمال، وبأن الأمر بحاجة إلى مزيد من تمويل له وجاهته وسوف تواصل النرويج الضغط من أجل إجراء استعراض لمنهجية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بما يكفل لحالات الشطب الإضافية الطوعية للديون الثنائية معاملة حقيقة بوصفها تخفيفاً إضافياً للديون، ولا يُقبل في هذا الشأن أن تنشأ حالة تشهد الدائنين الذين قدموا أكثر وهم يدعمون الدائنين الذين قدموا أقل.

٣٤ - وأعرب عن أسف النرويج إزاء غياب توافق آراء يكفل المضي قدماً إلى الأمام بشأن آلية إعادة هيكلة الديون السيادية، وقال إن الجهود الرامية إلى إعادة تفعيل السعي نحو آليات لمعالجة الديون لا بُد وأن تهدف إلى ترتيبات عملية يمكن في ظلها الوصول إلى توافق بين الآراء. كما أن أهمية الإدارة السليمة للديون أمر واضح. وبرغم جهود الكثير من

المؤسسات فما زال ثَمَّة مجال لتنسيق أفضل ومن أجل زيادة الفعالية اقترحت النرويج تشكيل فريق استشاري معني بإدارة الديون.

٣٥ - وذكر إن الوقت قد حان حقاً لأن تصبح عملية تحمل الديون في الأجل الطويل مبدأ إرشادياً في مفاوضات الديون مع الأطراف التي لا تشملها مبادرة تخفيف الديون عن كاهل أقل البلدان نمواً ذات الدخل المنخفض وعن كاهل البلدان ذات الدخل المتوسط على السواء. وتؤيد النرويج بقوة المفاوضات المتواصلة في نادي باريس بشأن نهج إيفيان مع تحديث مواعيد القطع ما دامت تضمن أن الائتمانات الجديدة تتم بأفضل ما يحقق مصالح البلدان المدينة ذاتها. ولسوف يكون من الصعب بالنسبة إلى تاريخ القطع الموَحَّد الذي يقترحه الأمين العام أن يحظى بدعم كافٍ بين صفوف الدائنين. بل إن الوسائل المرنة ومنها مثلاً مبادلات الديون من أجل التنمية في ظل انخراط عدة دائنين ومدينين منفردين في مشاريع تعاونية تحظى بدعم أيضاً وعلى البلدان الدائنة أن تُنَسِّق مبادلات الديون الخاصة بها.

٣٦ - **السيدة ليوهوا** (الصين): قالت إنه بحكم أن الصين نفسها تتبع استراتيجية تجديدية من خلال العلم والتعليم فهي تفهم الصعوبات التي تواجه البلدان النامية في هذا المجال وتدعو البلدان المتقدمة إلى تزويد البلدان النامية بالمزيد من المساعدة في نقل التكنولوجيا وبناء القدرات باعتبار ذلك شرطاً يقتضيه بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٧ - وذكرت إن تنفيذ نتائج مؤتمر الماني بشأن التعاون في تجارة المرور العابر سوف يتطلب من جميع الأطراف المشاركة في بذل جهود متناسقة بالاقتران مع البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من أجل تحويل الالتزامات إلى إجراءات ولسوف تواصل الحكومة الصينية دعم تلك البلدان في جهودها الإنمائية.

٣٨ - وتطرقت إلى البند ٩١ (دال) والبند ٩١ (هـ) فقالت إن وفدها لاحظ بعض التوصيات المفيدة الواردة في تقرير الأمين العام وأن الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز بذلت جهوداً منذ مؤتمر مونتيري لتحسين حالة الديون الخارجية وإن كان الأمر بانتظار إنجاز المزيد.

٣٩ - وأخيراً فمن الضروري إصلاح النظام المالي الدولي وإنشاء نظامٍ اقتصادي دولي عادل ومنصف وعلى الأمم المتحدة أن تضطلع بدورٍ فعال في هذا المضمار.

٤٠ - ثانياً لا بُد من مضاعفة الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد المالية الدولية والمحلية لأغراض التنمية. وتحث الصين البلدان المتقدمة على الوفاء بالتزاماتها باستخدام ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية وتؤكد أن الاتجاه إلى تسييس المساعدة الإنمائية الرسمية أمر ينبغي مقاومته.

٤١ - ثالثاً لا بُد من التعجيل بالتخفيف من حدة الديون ومن تبسيط إجراءاتها. وفيما لاح بعض التقدم المُحرَز في تنفيذ مبادرة تخفيف حدة الديون عن كاهل أقل البلدان النامية المنخفضة الدخل والمثقلة بالديون فإن العملية ما لبثت أن تباطأت. وتؤيد الصين مقترحات الأمين العام بتعجيل وتيسير المبادرة المذكورة وزيادة مبلغ تخفيف الديون. وعلى البلدان المتقدمة ألا تستخدم التخفيف من الديون كجزء من المساعدة الإنمائية الرسمية بل عليها أن تزود المبادرة برؤوس أموال جديدة وإضافية. وقد وقّعت الحكومة الصينية اتفاقات لتخفيف حدة الديون مع ٣١ بلداً أفريقياً بما مجموعه ١,٠٥ من بلايين الدولارات.

٤٢ - وأخيراً فإن حق البلدان النامية في الامتلاك وفي صُنع القرار أمر ينبغي احترامه، كما أن بناء القدرات أمر يجب تعزيزه. وعلى المؤسسات الدولية والبلدان المانحة أن تتعلم من الدروس المستفادة من الماضي ذلك لأن فرض سياسات مثل

الخصخصة أو التحرير أو الإصلاح على أساس السوق أمور تفشل في العادة.

٤٣ - **السيد إيزاكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن استقرار النظام المالي الدولي هو واحد من مفاتيح بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ولا سيما في ضوء الرأي المستقر بأن معدل تحرير الأسواق المالية لا بُد وأن يتوافق بالضبط مع الظروف المحددة لفرادى البلدان. وأضاف قائلاً إن فعالية النُظم الوطنية المالية والمصرفية أمر أساسي بالنسبة إلى تعبئة الموارد المحلية لأغراض التنمية. وأعرب عن رأي وفده بأن الأمم المتحدة تقدم مساهمة إيجابية لتطوير النُهج المشتركة إزاء دعم النظام المالي الدولي وأنه يولي أهمية خاصة للحوار المرتقب الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية.

٤٤ - وأكد أن تخفيف عبء الديون، وخاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً المثقلة بالديون، هو أهم مصدر للتمويل الإنمائي. ويجب على جميع دائني أفقر البلدان أن يُشاركوا في تنفيذ مبادرة تخفيف عبء الديون عن كاهل البلدان المثقلة بالديون من أقل البلدان نمواً ودخلاً، معرباً عن دعم الاتحاد الروسي لجهود صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لهذه الغاية. وقد أكد رئيس الاتحاد الروسي أن الاتحاد سوف يواصل المساهمة في عملية تخفيف الديون. وعلى مدار السنوات الثلاث الماضية شطبت روسيا ديوناً مستحقة على بلدان نامية يبلغ مجموعها ٢٧,٢ بليون دولار. ومن الحق أن كثيراً من البلدان التي غطتها المبادرة المذكورة أعلاه لم تكن تنفذ برامج إصلاحات صندوق النقد الدولي على الوجه السليم وبوسع روسيا أن تقبل تطويل أمد المبادرة حتى نهاية ٢٠٠٤. ولكن هذه المهلة ينبغي استخدامها من أجل تطوير معاملة مناسبة للبلدان التي لا تُلبي المتطلبات ذات الصلة، كما لا بُد من تدعيم توسيع المبادرة من خلال موارد كافية لأن تخفيف معايير المشاركة يمكن أن يؤدي إلى تآكل مبادئها الأساسية.

٤٥ - كما أوضح أن وفده يولي أهمية كبيرة لأعمال لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ويرى أن دورها التنسيقي لا بُد من تدعيمه باعتبار أن ثَمَّة تحولاً في الاهتمام من جانب وكالات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا كعنصر من عناصر أنشطتها.

٤٦ - وخلص إلى القول بأن روسيا تُشارك في الاستعدادات الجارية لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، معرباً عن الأمل في أن تتمكن اللجنة التحضيرية لدى اجتماعها في تشرين الثاني/نوفمبر من اتخاذ قرارات مقبولة بشكل عام بشأن جدول الأعمال الذي لا ينبغي أن يقتصر على الجوانب التقنية من ردم ''الفجوة الرقمية'' ولكن ينبغي أن يقدم إطاراً أوسع للعمل من أجل معالجة أثر مجتمع المعلومات الناشئ مع الإفادة الفعالة من تكنولوجيات المعلومات والاتصال لأغراض التنمية المستدامة.

٤٧ - ثم أعرب عن تأييد وفده لقرارات مؤتمر الماتي بشأن التعاون في مجال النقل العابر ورَحَّب ببرنامج العمل.

٤٨ - **السيد موليكو** (ليسوتو): تَكَلَّم باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي فلاحظ أن التماس الحلول لمشاكل البلدان الساحلية وبلدان النقل العابر النامية بلغ ذروته باعتماد برنامج عمل الماتي. وأوضح أن إعلان الألفية يدعو المانحين إلى زيادة مساعداتهم المالية والتقنية لتلك البلدان وإلى مساعدتها على تحسين هياكلها الأساسية في مجال النقل بما يتيح لها الإفادة من نظام التجارة العالمي.

٤٩ - وقال إن بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قطعت أشواطاً بالفعل في هذا الشأن عندما أنشأت مديرية الهياكل والخدمات الأساسية التي تضم لجنة فنية معنية بالنقل والاتصالات، كما أنها اعتمدت بروتوكولاً عن النقل والاتصالات والأرصاد الجوية وهي تعمل من أجل إنشاء نُظم إقليمية لممرات النقل تربط جميع أعضاء الجماعة معاً

وقد تصلح هذه الممرات لكي تخدم البلدان الأخرى. بيد أن هذه المبادرات قاصرة عن حل مشكلة ارتفاع تكاليف النقل والمرور العابر ومن ثَمّ فإن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تهيب بالمجتمع الدولي والقطاع الخاص إيلاء دعمهما في هذا الصدد.

٥٠ - وأعرب عن أمل الجماعة الإنمائية في المتابعة النشطة لتنفيذ برنامج عمل الماتي، وخاصة فيما يتعلق بالصلة بين التجارة والنقل. كما حث البلدان المتقدمة على كفالة دمج البلدان غير الساحلية وبلدان النقل العابر النامية ضمن نظام التجارة الدولي موضحاً أن فشل مؤتمر كانكون كان عاملاً سلبياً في هذا الخصوص، ومضيفاً أن نظام التجارة الدولي، بتشكيله الحالي من شأنه أن يحول بين البلدان النامية وبين بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٥١ - **السيدة لوبيز** (فنزويلا): قالت إن موضوع الديون الخارجية والتنمية، جوهري بالنسبة لتحقيق النمو الاقتصادي المتواصل من أجل التنمية، ولا بُد من النظر إليه بوصفه علاقة هيكلية باعتبار أنه كلما انخفضت الديون الخارجية فإن ذلك يعني زيادة التنمية، وأشارت إلى ارتفاع تكاليف الديون الخارجية مما حَوَّل البلدان النامية إلى مُصَدِّرين صافين لرؤوس الأموال بل وأعاق قدرتها الإنمائية. وقالت إن الخيارات المطروحة على الاجتماعات الدولية أدت أحياناً إلى آثار ملموسة ولكن معظم البلدان النامية ما زالت ترزح تحت عبء فادح من الديون.

٥٢ - وبرغم الانكماش الاقتصادي الحاد منذ أواخر عام ٢٠٠٢، فما بَرِحَت فنزويلا تحاول الوفاء بالتزاماتها في مجال الديون الخارجية، وقد اتخذت إجراءات لزيادة احتياطياتها الدولية وحققت كذلك انخفاضاً في كلفة أسعار الفائدة بأكثر من ثمان نقاط مئوية بالمقارنة مع النصف الأول من عام ٢٠٠٣. وكان أن ساعدت هذه الإجراءات على تحسين آفاق النمو للبلاد. على أن فنزويلا تؤكد من جديد مناشدة المجتمع الدولي أن يعيد تعريف شروطه التمويلية في ضوء عبء الديون والسمات الخاصة لكل بلد باعتبار أن الشروط الحالية المفتقرة إلى المرونة تعوق باضطراد بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٣ - وأعربت عن قناعة حكومتها بأن الحصول على العلم والتكنولوجيا أمر لا غنى عنه لزيادة الإنتاج والإنتاجية، وأنها تعمل على تعزيز برامج التدريب العلمية وتخصيص الموارد لمعاهد البحوث وإنشاء مراكز المعلومات كما تتطلع بطبيعة الحال إلى انعقاد مؤتمر القمة العالمي المرتقب المعني بمجتمع المعلومات.

٥٤ - **السيدة مونتيث** (جامايكا): تكلمت باسم الدول أعضاء الاتحاد الكاريبي، الأعضاء في الأمم المتحدة، فأعربت عن الأمل في أن تشمل الأهداف الأساسية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات صياغة سياسات تتيح للمجتمع الدولي أن يفيد بطريقة منصفة من الفرص التي تخلقها تكنولوجيات المعلومات والاتصال، وقالت إن المجتمعات التي أولت اهتماماً أكبر لاستخدام التكنولوجيات المتعلقة بالمعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أصبحت مُفَضَّلة بكثير عن تلك التي رَكَّزت على التكنولوجيا كغاية في حد ذاتها.

٥٥ - وبرغم الاختلافات فيما بينها، فإن بلدان منطقة البحر الكاريبي تجمعها رغبة في تحسين وضعها الاقتصادي وإثراء حياة سُكَّانها. وأوضحت أنه يمكن لمجالات الصحة والبيئة والزراعة والتجارة والصناعة أن تفيد كثيراً من التطبيقات العلمية والتكنولوجية. كما عرضت لعدد من المبادرات الإقليمية التي تم اتخاذها من أجل تجميع الموارد والخبرات لأغراض التنمية الطويلة الأجل.

٥٦ - ومن أجل التوسع في استخدام إمكانيات التطورات الجديدة في مجال العلم والتكنولوجيا فلسوف تكون المنطقة بحاجة إلى تدعيم نُظم الابتكار الوطنية وربطها مع مجتمع المعلومات العالمي، وعلى ذلك فإن أعضاء الجماعة الإنمائية لمنطقة البحر الكاريبي يتطلعون إلى مواصلة الشراكات مع الهيئات الحكومية والقطاع الخاص خارج المنطقة.

٥٧ - كما تُعرِب الجماعة الكاريبية عن ترحيبها بإنشاء قوة عمل الأمم المتحدة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وعن اغتباطها بصورة خاصة إزاء انطلاق وصلات إقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في ضوء اعتقادها الجازم بأن الإفادة من إمكانيات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أمر أساسي بالنسبة للتنمية وللحد من الفقر ولتمكين الفئات التي تُعاني من التهميش.

٥٨ - وتطرقت بالحديث إلى تقرير الأمين العام عن أثر التكنولوجيات الإحيائية الجديدة (A/58/76) فقالت إن ثَمَّة قلق يسود إزاء الآثار السلبية الممكنة لمثل هذه التكنولوجيات على الصحة العامة وعلى النُظم الإيكولوجية الهَشَّة. ومن ثَم يلزم تشجيع الأطر التنظيمية والنظم الإدارية من أجل تقليل النتائج السلبية التي يمكن أن تُسفر عنها على ألا تُستَخدَم هذه التدابير للتمييز ضد صادرات من البلدان النامية.

٥٩ - كما أعربت عن القلق إزاء غياب نظام دولي شامل يفرض التزاماً قانونياً على الدول باحترام وحماية المعارف التقليدية، ولاحظت أنه بسبب القَرصَنَة البيولوجية من جانب صناعات البلدان المتقدمة في العالم النامي، فإن البلدان النامية عاجزة عن الإفادة الكاملة من عملياتها التقليدية لدفع عجلة التنمية إلى الأمام. كما أعربت عن القلق إزاء معدل تنفيذ بروتوكول كارتاخينا بشأن السلامة البيولوجية مرحبة باقتراح الأمين العام من أجل وضع إطار عمل متكامل لتنمية التكنولوجيا الإحيائية تحت إشراف الأمم المتحدة من أجل إيلاء اعتبارات خاصة لاحتياجات أقل البلدان نمواً والدول الجزرية النامية الصغيرة ومساعدتها على تعزيز قواها البشرية في سبيل تنمية التكنولوجيا الإحيائية.

٦٠ - واختتمت كلامها بقولها إن سرعة الخطى التي يمضي بها التحول التكنولوجي والاقتصادي العالمي تتطلب عملاً عاجلاً على مستوى عالمي لخلق الفرص أمام الجميع. ومن أجل الإفادة الكاملة من الثمار الممكنة للتكنولوجيا لا بُد أن يقبل المجتمع الدولي التحدي من أجل بذل جهد أكبر بكثير لتعزيز المساواة وتقاسم فرص الوصول إلى حيث التقدم العلمي والتكنولوجي. وتتطلع الجماعة الكاريبية إلى تدعيم أعمال جميع أجهزة ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة تعزيزاً لهذا الهدف.

٦١ - **السيد قمر** (باكستان): قال إن مبادرة تخفيف عبء المديونية عن كاهل أقل البلدان نمواً ودخلاً المثقلة بالديون ما زالت، رغم قصورها، آلية مهمة بالنسبة إلى البلدان الـ ٤٢ المؤهلة لها. ومع ذلك فليس هناك ما يمكن مقارنته في التعامل مع مشكلة البلدان الأخرى التي تتحمل نسباً مرتفعة من الديون والتي لم تنطبق عليها شروط المبادرة المذكورة بسبب معيار الدخل الفردي. وقال إن تحمل عبء ديون البلدان النامية المتوسطة الدخل لا يشكل أمراً أساسياً بالنسبة لنموها الاقتصادي فحسب بل أنه أمر له أهميته من أجل سلاسة أداء الاقتصاد العالمي وبنفس المقياس فإن سداد الديون يؤدي إلى تفاقم الفقر المطلق.

٦٢ - وشَدَّد على ضرورة أن تقوم البلدان المتقدمة ومؤسسات التمويل الدولية باستعراض سياساتها في مجال تخفيف الديون واتخاذ إجراءات فورية لتقديم حل دائم لمشاكل الديون الخارجية التي تتحملها جميع البلدان النامية. كما ينبغي التوصل إلى أشكال جديدة ومبتكرة لتخفيف

عبء الديون وبصورة جدية. وفي هذا السياق فإن الأمم المتحدة لا بُد وأن تؤدي دوراً رئيسياً في تنفيذ استراتيجية شاملة في هذا الصدد.

٦٣ - وفيما يتعلق بالبند ٩١ (دال) من جدول الأعمال أكد على الحاجة إلى إصلاح البنية المالية الدولية. وبما أن القرارات والسياسات في مؤسسات بريتون وودز لها أثر على جميع البلدان، فإن هذه المؤسسات بحاجة إلى أن تصبح أكثر تشاركية وشفافية. مع ضرورة تعزيز قدرة البلدان النامية على التأثير في وضع ومضمون جدول أعمال التنمية الدولية. وتتطلع باكستان إلى الإنجاز المبكر للأعمال الرامية إلى دعم القدرة التصويتية والمشاركة من جانب البلدان النامية في تلك المؤسسات. ومع ذلك فهي تعتقد أن المسألة لا سبيل إلى معالجتها بفعالية إلا من خلال حزمة شاملة من التدابير وذلك من شأنه أن يقتضي تركيزاً شديداً على جداول أعمال الإصلاح الإنمائية والهيكلية الأصيلة.

٦٤ - وأعرب عن الترحيب بنتائج المؤتمر الوزاري الدولي المعقود مؤخراً للبلدان غير الساحلية وبلدان النقل العابر النامية بوصفه أول خطوة ثابتة نحو تحديد الاحتياجات والشواغل الخاصة بالدول النامية غير الساحلية وجيرانها من دول النقل العابر. وأكد التزام باكستان إزاء إتاحة سُبُل الوصول الميسور والفعال والسريع أمام جيرانها من البلدان غير الساحلية لمساعدتها على توسيع تجارتها الدولية، وهي لا تقتصر فقط على تحديث نظام طرقها الرئيسية ونظمها للسكك الحديدية القائمة بالفعل، ولكنها شرعت في بناء شبكات طرق جديدة وموانئ وما يتعلق بذلك من مرافق. وأعرب عن الأمل في أن يتم تكميل جهود باكستان والبلدان غير الساحلية وبلدان النقل العابر النامية الأخرى من خلال دعم تقني موازٍ ومساعدات مالية مناظرة من جانب المانحين والمؤسسات الدولية والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة.

٦٥ - **السيد الحَدَّاد** (اليمن): قال إن المديونية الخارجية تعوق بشدة جهود البلدان الفقيرة المثقلة بالديون عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وخاصة الجهود الوطنية لتخفيف حدة الفقر. وفي عام ٢٠٠٢ تجاوز الدين الخارجي للبلدان النامية مبلغ ٢٣٨٤,٢ بليون دولار. كما أن إجراءات تخفيف عبء الديون عن كاهل البلدان المعنية ما زالت بطيئة للغاية وقد خَلُصَ وزراء مالية البلدان المدينة إلى أن التأخير في عملية تخفيف عبء الديون يرجع إلى عدم تبسيط شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومن ثَم ينبغي أن يتكيف طابع ومضمون برامج الإصلاح الهيكلي في مجال الاقتصاد الكلي مع ظروف كل بلد على حدة. وأعرب عن رغبة وفده في أن يؤكد الحاجة إلى هامش أمان لحماية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من الصدمات الخارجية، وكذلك إلى تمويل طارئ سريع يقوم على أساس التقييم السنوي للقدرة على تحمل الديون بحيث لا تنخفض الأموال المتاحة والخاصة لبرامج تخفيف حدة الفقر.

٦٦ - وكما هو الحال بالنسبة لبقية البلدان النامية، يولي اليمن أهمية خاصة للتحضيرات الجارية لعقد مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، ويُرَحِّب بالقرار الذي يقضي بعقد المؤتمر على مرحلتين. وأعرب في هذا الصدد عن أمل وفده في أن يتصدى مؤتمر القمة للشواغل البالغة الأهمية التي تُسَاور البلدان النامية فيما يتعلق بحيازة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير قدراتها الوطنية في استخدام هذه التكنولوجيا في مختلف قطاعات التنمية حتى تكون قادرة على التصدي للتحديات التي فرضتها الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وقال إن مشروع الإعلان ومشروع خطة العمل لا بُد لهما أن يشملا رؤية مشتركة لمجتمع المعلومات يكون محورها البشر.

٦٧ - وخَلُصَ إلى القول بأن مناقشة إصلاح البنيان المالي العالمي خلال انعقاد الدورة السابقة للجمعية العامة أكدت

الحاجة إلى سياسات منصفة لتخفيف الأزمات المالية الخارجية وتعزيز سلامة الإدارة الاقتصادية من أجل زيادة النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر. وقال إن توافق آراء مونتيري تولدت عنه مجموعة من الأفكار الجديدة التي تدخل في الإطار العام للإصلاح المالي الدولي وخاصة تلك التي تتعلق بتمويل التنمية وزيادة مشاركة البلدان النامية في عملية اتخاذ القرار في مؤسسات بريتون وودز. ويتطلع وفده إلى أن يغتنم المجتمع الدولي فرصة الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية من أجل اغناء التصورات التي ترمي إلى إصلاح البنيان المالي الدولي.

٦٨ - **السيد كينييورو** (كينيا): أشار إلى الوثيقة (A/58/369) واسترعى الانتباه إلى زيادة التحويلات الخارجية الصافية للموارد المالية من البلدان النامية. ولاحظ أن التحويلات الصافية السلبية في فترات النمو الاقتصادي العالمي البطيء كانت ضارة بشكل خاص بالتنمية. ووافق على أن من الضروري التعجيل بالإصلاح المالي الدولي مع تمكين البلدان النامية من استغلال تحويلات الموارد المالية الممكنة ومن ثَم زيادة النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر. ونَبَّه إلى أن سياسات الاقتصاد الكلي للبلدان فُرادى لن تُثمر إلا عندما تكون إدارة النظام المالي الدولي متسقة ومنصفة، كما أن زيادة مشاركة البلدان النامية في صُنع القرار الاقتصادي الدولي أمر جوهري.

٦٩ - ومضى يقول إن اضطراد التدهور في أسعار السلع الأساسية يقّوض جهود البلدان النامية. ولكن من شأن نظام تجاري منصف ومتعدد الأطراف ويقوم على أساس تعزيز فرص الوصول إلى السوق أمام صادرات البلدان النامية، أن يُخَفِّف إلى حدٍ كبير من عبء الديون الذي تتحمله هذه المجموعة من البلدان. ولكن كينيا تشك فيما إذا كان الشكل والنطاق الحاليين لمبادرة تخفيف الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يمكن أن يكفل التصدي الفَعَّال للتحديات التي تواجه جميع تلك البلدان. ومن ثَم دعا إلى تقديم المزيد من الموارد لدعم المبادرة وإلى اعتماد إطار عمل جديد لِيُلَبِّي احتياجات البلدان الفقيرة المدينة الأخرى.

٧٠ - وأعرب عن ترحيب وفده بإعلان الماتي الذي يُسَلِّم بأن الشراكة والتعاون أمران جوهريان بالنسبة لتطوير الهياكل الأساسية المطلوبة وإتاحة فرص الوصول إلى الأسواق العالمية لمنفعة الجميع. وقال إن تنفيذ برنامج عمل الماتي يمكن أن يؤدي بدرجة كبيرة إلى تضييق الفجوة بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية من ناحية وبين البلدان الصناعية من ناحية أخرى. ومن ثم فهو يؤكد على دور مكتب الممثل الخاص، لا فقط في ضمان تنفيذ برنامج العمل، ولكن أيضاً في تعبئة الموارد اللازمة لتنمية الهياكل الأساسية لتجارة العبور. وأعرب عن مشاركته الرأي بأن التعاون في مجال تجارة النقل العابر من شأنه تنشيط اقتصادات بلدان النقل العابر النامية.

٧١ - ثم أوضح أن كينيا عضو فعال في منظمات إقليمية ودون إقليمية مختلفة، وانها تُشارك في عدة أمور من بينها مواءمة قوانين النقل وتوحيد متطلبات التوثيق لتيسير التجارة العابرة للحدود وفرص الوصول إلى الجهات المقصودة. وذكر أن حكومته كانت تعتزم إنشاء وصلات برية وحديدية في هذا السياق ولكن خططها تعطلت بسبب غياب الموارد مما يدعوه إلى مناشدة الشركاء الإنمائيين دعم مبادرات كينيا من أجل تطوير هياكلها الأساسية.

٧٢ - **السيد غيروس** (بيلاروس): قال إن الأداء الفَعَّال للنظام المالي الدولي له دور كبير في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها ولكن هيكله لا بُد من مواصلة تحسينه وجعله أكثر شفافية. كما شَدَّد على ضرورة أن تولي المؤسسات المالية الدولية مزيداً من الاهتمام لالتماس طرق مبتكرة لتوسيع مشاركة الدول النامية والدول المارة بمرحلة انتقالية

في اعتماد القرارات الاقتصادية الدولية. وقال إن وفده يدعو، في إطار الإصلاحات اللازمة، إلى الأخذ بنهج أكثر توازناً إزاء المدينين والدائنين مع إيلاء الاعتبار للتدابير التنظيمية فضلاً عن الترتيبات التي تؤثر بصورة أقل على سيادة البلدان وتجعل المؤسسات المتعددة الأطراف أكثر ديمقراطية.

٧٣ - وأكد على ضرورة أن تدعم المؤسسات المالية الدولية بصورة أنجع جهود الدول النامية والدول المارة بمرحلة انتقالية من أجل تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقال إن الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة (A/58/1) ربط بحق آمال الأداء الأنجع للأمم المتحدة بتدعيم التعاون بين المنظمة ومؤسسات بريتون وودز، مضيفاً أن وفد بيلاروس يُحَبِّذ مشاركة قادة هذه المؤسسات في اجتماعات الربيع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بما ييسر إجراء مناقشة للإجراءات العملية المشتركة المتخذة من جانب المنظمات الدولية من أجل تنفيذ توافق آراء مونتيري وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، كما يتطلع إلى المزيد من استكشاف جميع تلك القضايا في الحوار الرفيع المستوى بشأن التمويل لأغراض التنمية.

٧٤ - **السيد موبوندو** (زامبيا): قال إن أزمة الديون ترجع بجذورها إلى الشروط التجارية غير المواتية للبلدان النامية. وقد حان الوقت لكي يتم حل مشاكل الديون الخارجية بحيث يمكن استخدام الموارد الشحيحة لتلك البلدان من أجل مواجهة التحديات الإنمائية. وأوضح أن الديون الخارجية لزامبيا زادت إلى ٧,١ بليون دولار بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وأن الحالة تزداد تفاقماً بفعل تدهور الشروط التجارية، وما بَرِحَت زامبيا تستخدم مرفق الحد من الفقر الذي يُستَخدَم بموجبه الأداء المُرضي بوصفه واحداً من شروط الانطلاق للتوصل إلى نقطة الاكتمال في إطار مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومع ذلك فبرغم سياسات الاقتصاد الكلي التي أدخلت العمل بها فلن تصل إلى نقطة الاكتمال بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وعلى ذلك فهي تؤيد تأييداً كاملاً الدعوة في توافق آراء مونتيري من أجل التنفيذ الكامل للمبادرة المذكورة، كما تؤيد دعوة الجمعية العامة إلى التماس حل دائم لمشاكل الديون الخارجية، فضلاً عن أن زامبياً تحث المؤسسات المتعددة الأطراف والبلدان المانحة على النظر في شطب ديون البلدان النامية.

٧٥ - **السيد لانغمور** (المراقب عن منظمة العمل الدولية): قال إن من الأمور التي تقتضي إدخال تغييرات رئيسية في مجال الاستراتيجية، توسيع معدل زيادة العمالة بصورة سريعة تكفي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف. وقد وافقت جميع البلدان على إعطاء أولوية عليا لزيادة العمالة مما أسفر عن آثار مترتبة بالنسبة لسياسة الاقتصاد الكلي، مما لا يستقيم معه القول بأن بعض ورقات استراتيجية الحد من الفقر لا تشمل العمالة كهدف من أهداف الاقتصاد الكلي وأن المؤسسات المالية لم تشجعها على ذلك.

٧٦ - وفي كثير من البلدان كانت العقبات النقدية من الصعوبة لدرجة كان يصعب معها الحصول على الائتمان، فضلاً عن أن أسعار الفائدة كانت مرتفعة لدرجة لا تُطاق. على أن إتاحة الائتمان بأسعار يمكن تحملها أمر يقتضيه إنشاء ونمو المشاريع الجديدة. كما ان السياسة المالية يمكن أن تؤثر تأثيراً إيجابياً على توسيع فرص الاستخدام ونمو الاستخدام يمكن تشجيعه تشجيعاً فعالاً من خلال زيادات في النفقات تكون منتقاة بعناية وتهدف مباشرة إلى إجراء تحسينات منصفة في الخدمات. وهناك ما يدل على أن البلدان النامية يمكن أن تفيد إيجابياً من استهداف تحسين قدرتها على الإنفاق من خلال زيادة الإيرادات. ثم لاحظ أيضاً أن المساعدة التقنية لتحسين إدارة الضرائب تمثل بصورة

خاصة شكلاً من أشكال التعاون الإنمائي يتسم بفعالية التكاليف.

٧٧ - ومضى يقول إن تيسير التمويل الخارجي المتزايد أمر لا غنى عنه، وذكر أن تحرير الأسواق المالية وما يعقبه من حالات تذبذب في العرض النقدي وفي أسعار الفائدة كان أكثر التغييرات عمقاً في بيئة الاقتصاد الكلي على مدى الثلاثين سنة الأخيرة. كما أن تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل إلى الأسواق المالية المحررة كان لها تأثيرها القوي في زعزعة استقرار الاقتصادات مما أكد أن الأفضليات التي يقع عليها اختيار الممولين كانت في صدارة تفكير صانعي السياسات الاقتصادية الوطنية. ومن ثم كان الميل الشديد لاعطاء الأولوية إلى تخفيض الإنفاق. ومضى يقول إن التحرير المالي يمكن من ثَم أن يكون ضاراً من ناحيتين حيث يسبب مزيداً من الفقر من ناحية فيما يخفض قدرة الحكومات على تخفيف معاناة الفقراء من ناحية أخرى. وعلى البلدان التي لم تأخذ بعد بالتحرير الشامل أن تتخذ أسباب الحيطة لدى تقرير درجة وسياق عملية التحرير، وأن تعتمد سياسة معتدلة في هذا الشأن، في حين أن البلدان التي أخذت بالفعل بعملية التحرير عليها أن تنظر في أفضل السُبُل للنجاة من الحلقة المفرغة المتمثلة في تعزيز الإشراف أو التنظيم الانتقائي دون زيادة عنصر المخاطرة على أوراقها المالية. وفي كل حال فالأمر يقتضي بالضرورة أيضاً اتخاذ إجراءات تعاونية واسعة النطاق على المستوى الدولي.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٨/٠٥